

في النيابة كقوله تعالى وقضى الامر وكقول المنع تطرد غير اليسر
 والاصل قضي الله الامر وطرده غزالي فحذف الفاعل للعلم به
 وانيب المنع به منابه فاعطى احكامه فان تعدي الفعل الى
 مفعولين نحو ظننت زيدا قائما وكسوت عرا جبة فانابة الاول
 جايئة مطلقا وانابة الثاني جايئة ان امن اللبس نحو ظن
 قائم زيدا وكسيت جبة عمرا وممتنعة ان خفي اللبس نحو
 ظن عمرا وزيدا واعطى خالدا بلوا وان تعدي الفعل الى ثلاثة
 مفاعيل نحو ظننت زيدا عمرا مطلقا وكسيت زيدا عرا جبة
 فنيابة الاول جايئة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة ونيابة
 الثاني جايئة ان امن اللبس ممتنعة ان خفي اللبس ثانيها
 المجرور بالحرف اذا كان قابلا للنيابة بان لم يلزم الجار له
 طريقته واحدة في الاستعمال كقوله تعالى ولا تستطفي ابدانكم
 وكقول المص يظفر بالنصر بخلاف منه مجرور ومنه وحروف
 القسم والاستثناء والتعليل كاللام والباء ومن الداخلات
 على المفعول من اجله واما قوله
 بيفضي حيا ويفضون من مرابته فلا يكلم الا حين يبينتم
 فقال الاشموني ان النايب فيه ضمير المصدر لا قوله من مرابته
 وكون النايب هو المجرور وهو ما نقله صاحب الارشاق عن
 البصريين والكوفيين وقال ابن مالك في الكافية والتسمييل
 ان النايب هو الجار والمجرور ساء في الارشاق انه لم يقل به
 احد سواه وقال النايب هو الجار فقط وهو بعيد جدا
 اذ الحرف لاحظه في الاعراب وقال ابن درستويه والسيدي
 وتلميذه ابو علي الرندي ان النايب ضمير المصدر المفعول من
 الفعل

الفعل لا المجرور بالحرف لانه لا يتبع على الجمل بالرفع فلا يقال
 من زيد الظريف بالرفع ولو كان نايبا لجاز فيه الاتباع ولان
 المجرور قد يتقدم على عامله نحو كان عنده مستولا ولو كان نايب
 فاعل لما تقدم ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب
 عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ ولان الفعل لا يؤثرت له
 في نحو مر بوند وكل ينوب عن الفاعل فان الفعل يؤثرت له
 انه ورد عليه المجرور بانه قد سمع من العرب سب يزيد
 سيرا بالنصب فان ابنا المجرور لم ينسبوا المصدر لايرامه بل
 ايقوه منصوبا واذا لم ينسب المصدر الظم فضميره اولى بالمنع
 لكونه اشد انما مامنة وتعليق المنع بانه لا يتبع على الجمل
 فيه انه انما يراعي الجمل الذي يظفر اعرابه في القصص كالمجرور
 بحرف زائد نحو لست بقائم ولا قاعدا فلوقيل لست قائما
 لان قصصها ولو قيل لم يزيد لم يكن قصصا على ان ابن جنيح
 اجاز ان يتبع على عمله بالرفع واما قولهم ولان المجرور قد
 يتقدم على عامله نحو كان عنده مستولا فقيه ان عنده ليس
 هو النايب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف انما النايب ضمير
 راجع الى مارجح اليه اسم كان وهو المكنون المفعول من المصام
 واما قولهم ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن
 الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ فذاك حيث لم يمنع مانع
 وقد منع من ذلك هنا عدم التعر عن العوامل واما قولهم
 ولان الفعل لا يؤثرت له في نحو مر بوند فلانه لما لم يظفر للفعل
 تاثير في مرفوعه لشذبه بحرف المجرور ل ذلك المرفوع متولة
 الفضلة فلم يؤثرت الفعل له تاثيرا المظرف زمانيا كان او مكانيا